جامعة ابن طفيل

كلية اللغات والآداب والفنون

مسلك الدراسات العربية

مجزوءة المصطلحية

الفصل الخامس- تخصص لسانيات

الأستاذ: عبد العزيز المطاد

البريد الإلكتروني:

abdelaziz.elmattad@uit.ac.ma

رابط المحاضرات المباشرة عن بعد كل يوم الأربعاء من الساعة الثانية إلى الساعة الرابعة:

https://meet.google.com/lookup/fheza5ep4h

الدرس الخامس: المصطلح وقضايا الحد والتعريف

عناصر الدرس:

1 – المصطلح والإشكالات اللغوية والمنطقية للحد

2 – المقصود بتعريف المصطلح

3 – المصطلح وأقسام التعريف في الفكر العربي القديم

4 – المصطلح وأقسام التعريف عند المحدثين

5 – الوظائف اللسانية للتعريف

6 – الشروط اللغوية والمنطقية لبناء التعريف

1 – المصطلح والإشكالات اللغوية والمنطقية للحد.

لا بد للمصطلح باعتباره وحدة معجمية خاصة من معنى يميزه عن باقي وحدات المعجم العام. إلا أن التعريف المصطلحي يطرح منذ القديم عدة إشكالات ترجع إلى صعوبة حد الوحدات المعجمية بصفة عامة والمصطلحية بصفة خاصة، وقد أحس الفلاسفة قديما وحديثا بغموض الدلالات وتحكم

الألفاظ في تصورات الناس للأشياء، مما ساعد السفسطائيين القدماء على استغلال ذلك الغموض في دلالة الألفاظ فتمكنوا عن طريقه من هدم حقائق العلم ومبادئ الأخلاق، بل استطاعوا تأييد موضوع ما ومعارضته في وقت واحد. لذا دعا "أرسطو" إلى تحديد معاني الألفاظ، وتعريف مدلولاتها على وجه دقيق، حين كان يناقش موقف السفسطائيين[1].ولقد تطرق العرب الأقدمون إلى ضرورة التعريف بعد أرسطو وأطالوا الحديث فيه لكنهم لم يتوصلوا إلى نموذج محكم أو إطار نظري تعرف بمقتضاه الوحدات المعجمية،إذ تضاربت آراؤهم بخصوص شروط التعريف وكيفية بنائه. وتلا هذه المجهودات ما قام به المحدثون من محاولات لضبط ظاهرة التعريف، إلا أنهم لم يتوصلوا إلى طريقة خاصة في حد الوحدات اللغوية، لأن التعريف ليست له قاعدة مطردة أو ملزمة، فليست هناك وصفة للتعريف الجيد، ولكن هناك مجموعة من المبادئ العامة التي تسمح بإصدار حكم على قيمة التعاريف الموجودة وتوجهها.ولعل هذا ما جعل ابن سينا يصف التعريف بأنه أمر متعذر على البشر حين قال: "إن أصدقائي سألوني أن أملي عليهم حدود أشياء يطالبونني بتحديدها، فاستعفيت من ذلك علما بأنه كالأمر المتعذر على البشر، سواء كان تحديدا أم رسما. وإن المقدم على هذا بجرأة وثقة، لحقيق أن يكون من جهة الجهل بالمواضع التي منها تفسد الرسوم والحدود، فلم يمنعهم ذلك، بل ألحوا علي، بمساعدتي إياهم...وأنا مساعدهم على ملتمسهم، ومعترف بتقصيري عن بلوغ الحق فيما يلتمسون مني وخصوصا على الارتجال والبديهة"[2].وحتى الفلاسفة والمناطقة ممن عقدوا أبحاثا في التعريف وحدوده ومحاولة جعله جامعا مانعا، لم تسعفهم دائما ألفاظ اللغات، وقصرت دلالة بعضها عن تحقيق ما يجول في أذهان هؤلاء الفلاسفة، ولم يجدوا مخرجا لتجنب الجدل الدائر بينهم في غالب الأحيان حول حدود أحد المصطلحات أو دلالة لفظ من الألفاظ. فالناس مختلفون في قيم الكلمات متفقون في قيم الأرقام، وفي تفسير الصيغ الرياضية، لأن عالم الأرقام أوضح من عالم الكلمات.

2 – المقصود بتعريف المصطلح:

حد ابن سينا التعريف بقوله: "إن التعريف هو أن يقصد فعل شيء إذا شعر به شاعر تصور شيئا ما هو المعرف، وذلك "الفعل" قد يكون كلاما وقد يكون إشارة". أما الغزالي فقد اعتبر التعريف قولا شارحا[3].

---

01 - إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ ، ص 116.
02 - ابن سينا: "رسالة الحدود"، ص 45.
03 - ابن تيمية: "كتاب الرد على المنطقيين" ، ص 41.

والتعريف عند بعض المحدثين هو نوع من التعليق على اللفظ، أو العبارة؛ وهو كذلك شرح نص (اللفظ أو العبارة) ، أي أنه يفترض منطقيا وجود دلالة كلية تعادل اللفظة أو العبارة المعنيتين. وهذه الدلالة إما أن تأتي في شكل لفظ أو جملة.وجاء في المعجم الوسيط "حدد معنى اللفظ أو العبارة: وضحه وبينه.

3 – المصطلح وأقسام التعريف في الفكر العربي القديم

قال" القرافي " مبينا أقسام التعريف:"والمعرفات خمسة: الحد التام، والحد الناقص، والرسم التام، والرسم الناقص، وتبديل لفظ بلفظ مرادف له هو أشهر منه عند السامع، فالأول التعريف بجملة الأجزاء... والثاني التعريف بالفصل وحده... والثالث: التعريف بالجنس والخاصة... والرابع بالخاصة وحدها... والخامس نحو قولنا ما "البر" فتقول القمح"[4].

وهذه الأقسام تتفاوت في درجة (الكفاية التعريفية) للوحدة؛ ذلك أن هناك من التعريفات ما هي رئيسية وبها يتم المعنى وما هي مساعدة ومتممة لحصول ما سميناه بالكفاية التعريفية.

1.3 – التعريفات الرئيسية:

وتتضمن التعريف بالحد والتعريف بالرسم.

1.1.3 – التعريف بالحد: وعرفه الغزالي بأنه من الأقوال الشارحة الموصلة إلى التصور[5]، وهو عند الفاكهي "ما يميز الشيء عن جميع ماعداه"..والحد عند ابن حزم هو لفظ وجيز يدل على طبيعة المخبر عنه، وعرفه أرسطو وابن سينا بالقول المفصل الدال على مفهوم الاسم عند مستعمله وهو قول شارح، وعرفه القرافي كالتي: "الحد هو شرح ما دل عليه اللفظ بطريق الإجمال"[6].ويرى الغزالي في "المستصفى"أنه: ": هو اللفظ المفسر لمعناه على وجه يجمع ويمنع"[7].

فالتعريف عن طريق الحد يجب ألا يدخل فيه ما يفسده أو ينقصه بحيث إن المصطلح مثلا يجب أثناء تعريفه بالحد أن يكون مشتملا على مقوماته اجمع. فالحد إذن يهتم بماهية المصطلح والأجزاء التي بها قوامه، فلا بد من ذكر الأشياء التي هي مركب ومؤلف منها المفهوم أو المعنى.لذلك، فتعريف المصطلح أو اللفظ عن طريق الحد هو: "تعريف الشيء بأجزائه أو بلوازمه أو بما يتركب منهما، تعريفا

---

04 - القرافي: "شرح تنقيح الفصول" ص 11.
5 ابن تيمية:كتاب الرد على المنطقيين، ص:41
06 القرافي: "شرح تنقيح الفصول" ، ص 4.
7 ابن تيمية:كتاب الرد على المنطقيين، ص41

جامعا مانعا"[8]. والمقصود بالجامع هو أن يتناول المصطلح جميع ما يشكل تعريفه، وبالمانع أن لا يدخل غيره فيه .

ولكي يسمى التعريف تعريفا بالحد لابد أن يكون مركبا من جنس المحدود وفصله،أي إلى أي جنس ينتمي المصطلح الذي نود تعريفه؟ ومثال ذلك أن جنس مصطلح الفعل هو أنه كلمة. وجنس لفظ الوردة أنها نبات. وجنس الإنسان أنه حيوان (بمعنى كائن حي)...إلخ. أما الفصل فالمقصود به ما يفصل جنسا ما عن باقي الأجناس التي تشاركه. ومثال ذلك أن جنس الفعل كلمة وكذلك جنس الإسم كلمة، وما يفصل بينهما هو أن الفعل مقترن بزمان والإسم غير مقترن بزمان. فعنصر الزمان فصل يميز الفعل عن الإسم. وقد قسم القدماء تعريف الألفاظ والمصطلحات بواسطة الحد إلى قسمين:

1.1.1.3 – الحد التـام:

وتعرف بمقتضاه الألفاظ والمصطلحات بحيث يلتجأ إلى جميع أجزاء الحقيقة الداخلة تحت اللفظ، وهو أتم التعريفات، لأنه يكون في درجة عليا بالنسبة لباقي التعريفات المقترحة لنفس الوحدة المصطلحية.

وهو تعريف بالذاتيات(مما تتألف منه ذات الشيء الذي نود أن نعرفه)، التي هي: (الجنس القريب+الفصل) .

ومثال ذلك قولهم في حد الإنسان:"الانسان حيوان ناطق ". بمعنى:

الانسان (وهو النوع) = حيوان(وهو أقرب جنس للإنسان) + ناطق(وهو ما يفصل الإنسان عن باقي الكائنات الحية، فالإنسان ينطق بخلاف باقي الكائنات الحية، أي الحيوانات).

ومثاله أيضا قولهم في حد الفعل"الفعل كلمة دالة على حدث مقترن بزمان ".بمعنى:

الفعل= كلمة(وهي حنس الفعل)+الدلالة على الحدث(وهي ما يفصله عن بعض الكلمات) +الاقتران بالزمان(وهو ما يفصله عن كل الكلمات). فالتعريف الذي أعطيناه للإنسان وللفعل مركب من:

جنس قريب +فصل

2.1.1.3 – الحد الناقص.:وهو مكون إما من :

جنس بعيد + فصل،

كقولهم في حد الانسان :"الانسان موجود ناطق". بمعنى: أن لفظ "موجود" جنس بعيد للإنسان،لأن الموجودات كثيرة ،بخلاف لفظ"حيوان،أي كائن حي " والذي هو أقرب جنس يمكن أن نصنف فيه الإنسان:

---

[8] السكاكي:مفتاح العلوم، ص:436

الإنسان= موجود (جنس بعيد)+ ناطق(فصل).(وسمة النطق هنا هي ما يفصل الإنسان عن باقي الموجودات).

أو من الفصل فقط كقولهم: "الانسان هو الناطق".بمعنى:

الإنسان= الناطق(فصل).

ومثال ذلك أيضا تعريف الفعل بأنه "ما دل على حدث مقترن بزمان "،فلفظ"ما" في قولنا "الفعل ما.."جنس بعيد مقارنة مع لو أننا قلنا "الفعل كلمة.."

2.1.3 – التعريف بالرسم:

وهو عبارة عن قول شارح يتألف من العرضيات، ويعرف المصطلح واللفظ في هذا المجال بواسطة خواصه أي أعراضه (السمات والخصائص العرضية للمصطلح وليست الجوهرية).وميز القدماء في التعريف بواسطة الرسم إلى : تعريف المصطلح برسم تام ، ورسم ناقص.

1.2.1.3 – الرسم التام:

وتعرف بمقتضاه حقيقة المصطلح بجنسه القريب وخصائصه:

الرسم التام = جنس قريب + خاصة

ومثال ذلك قولهم في حد الإنسان :

الإنسان = حيوان + ضاحك.

فحيوان جتس قريب للإنسان، والضحك من خصائص الإنسان، وهو شيء عرضي يطرأ للإنسان.وليس خاصية تلازمه.

2.2.1.3 – الرسم الناقص:

وتعرف بمقتضاه حقيقة المصطلح عن طريق تعريفه بحنسه البعيد وخصائصه(أعراضه) أو بخصائصه فقط:

رسم ناقص = جنس بعيد + خاصة ومثاله:

الإنسان = موجود + ضاحك. فموجود جنس بعيد للإنسان، وضاحك من خصائصه العرضية.

أو

رسم ناقص = خاصة ومثاله:

الإنسان = الضاحك

2.3 – ما يساعد على التعريف:

ذكر العرب الأقدمون وسائل متعددة تساعد على فهم طبيعة تعريف الألفاظ والمصطلحات ومن هذه الوسائل:

1.2.3– التعريف بالإضافة:

الإضافة تعرف وتخصص[9]، ونلاحظ صحة هذا الرأي عند ما نأخذ مصطلحا مركبا تركيبا إضافيا نحو: "حروف الجر"، فإن الإضافة هنا تساعدنا على فهم بعض طبيعة هذا المصطلح ككون هذه الحروف المعنية هي للجر وأنه ليس جميع الحروف للجر، وكذا قولنا في مصطلح "حروف العطف" وما شاكله.

2.2.3 - التعريف على سبيل التمثيل:

ونمثل لذلك بقولنا في تعريف مصطلح "الحرف": "الحرف هو مثل "إلى"، و"عن" و"على"، او تعريفنا للفظ الحيوان بأنه مثل الفرس والإنسان والطائر.

3.2.3 – التعريف على سبيل المقايسة:

وهو يساعد على تصور المعنى بما يطابقه في الوجود كأن نقول في المصطلح القانوني الحديث "الدستور" بأنه: هو ما يقوم في العشيرة مقام العقل بالنسبة للفرد، أو ما قاله ابن سينا في "النفس" بأنها هي التي تقوم من البدن مقام الربان من السفينة[10]. ويسمي الثعالبي هذا النوع من التعريفات بالتنزيل والتمثيل.ولقد عقد له بابا في كتابه "فقه اللغة وأسرار العربية"، سماه :"في التنزيل والتمثيل" وقسمه إلى سبعة فصول.وأهم ماجاء فيه من أمثلة تخص هذا النوع من التعريف:

قوله في تعريف مصطلحي "الأرداف والردافة":"أرداف الملوك في الجاهلية بمنزلة الوزراء في الإسلام، والردافة كالوزارة".

وقوله في تعريف "البراثن":" البراثن من الكلب بمنزلة الأصابع من الإنسان".

وقال في تعريفه لمصطلح"الخِلف":" خِلف الناقة بمنزلة ضرع البقرة وثدي المرأة".

وقال في تعريف مصطلح"اللُّغام":" اللغام للبعير كاللعاب للإنسان".

وقال في مصطلح الغدة:" الغُدّة للبعير كالطاعون للإنسان".

وقال في تعريف الغَرْز:" الغرز للجمل كالرّكاب للفرس".[11]

4.2.3 – التعريف بالمرادف:

---

[9] ابن جني:الخصائص، ج3، ص24

[10] - ابن سينا: "منطق المشرقيين" ص 31.

[11] الثعالبي:فقه اللغة وأسرار العربية، ص:21-22

وهو أن تعرف اللفظ أو المصطلح بمرادف له، كأن تعرف "الصارم" ب "المهند"، أو أن تعرف مصطلح "الدلالة الوضعية" ب "دلالة المطابقة"، وتعرف "الدلالة العقلية" ب"دلالة الالتزام".[12].

5.2.3 – التعريف بالخاصة:

كأن تقول في تعريفك لمصطلح "الاسم": "هو ما كان من خواصه دخول اللام والجر والتنوين والإسناد إليه والإضافة".

والتعريف بالخاصة مطرد غير منعكس، لأنه يجوز أن تقول: "كل ما دخله لام التعريف فهو اسم"، ولا يصح أن تقول: "كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم".

هذه الأقسام الموضوعة لقضية التعريف يمكن التمثيل لها بالترسيمة التالية: (انظر الترسيمة(1)) :

الترسيمة 1:

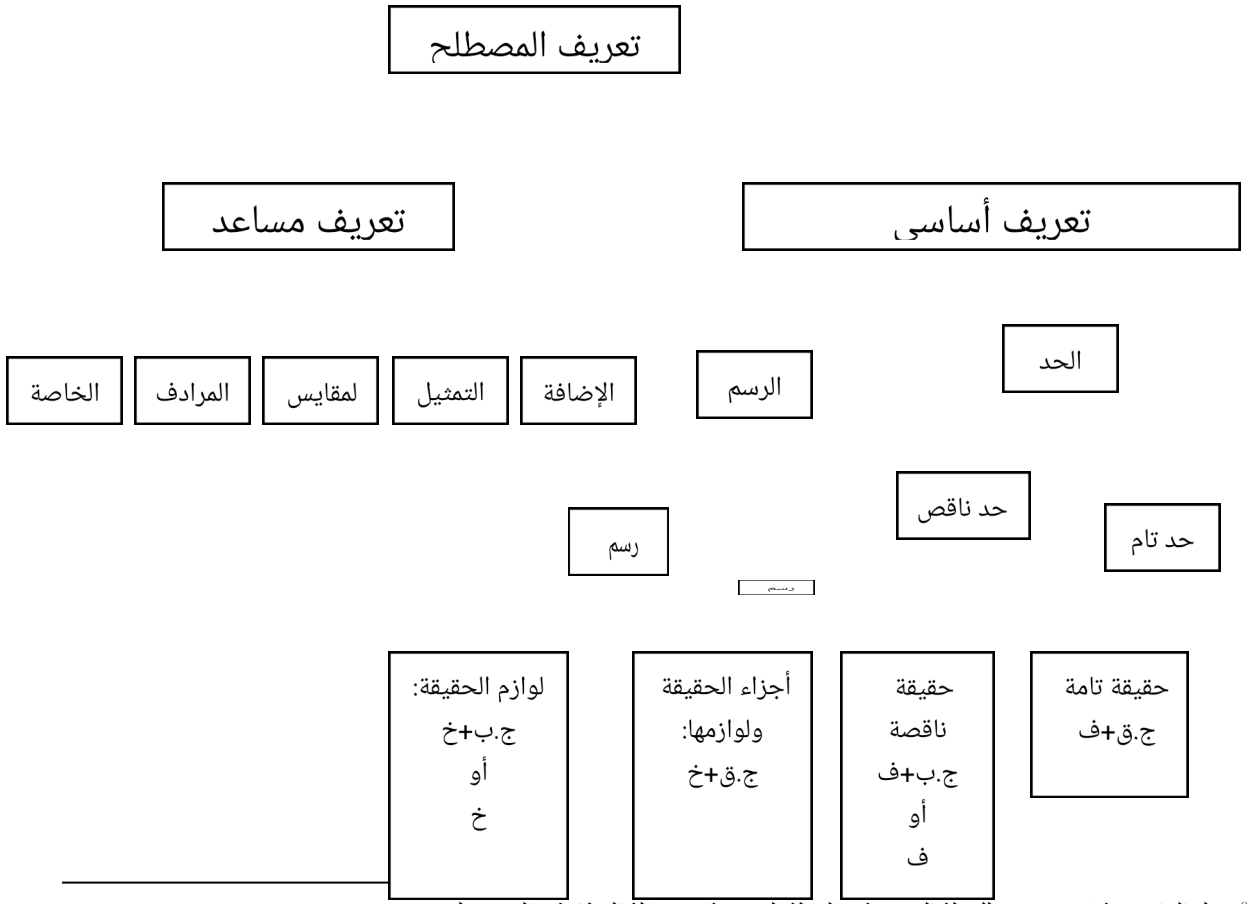

[12] يقول الرازي مثلا في تعريفه للدلالة الوضعية: "الدلالة الوضعية هي دلالة المطابقة: (المحصول. ج:1. ق:1 – ص 299.).

بحيث أن:

ج= جنس، ق=قريب، ب=بعيد، خ=خاصة، ف=فصل

4 – المصطلح وأقسام التعريف عند المحدثين:

كما التجأ القدماء من العرب إلى تقسيم التعريفات التي تصيب المصطلحات إلى أصناف متعددة، منها ما هو أساسي، ومنها ما هو مساعد على التعريف ، قام المحدثون كذلك بذكر أنواع متعددة من التعريفات أهمها:

1.4 – التعريف الجوهري: Définition substantielle

ويتضمن طبيعة وجوهر وعناصر المعرَّف (بفتح الراء) .

2.1.4 – التعريف العلاقي: Définition relationnelle

ويفسر بمقتضاه اللفظ أو المصطلح اعتمادا على علاقاته المختلفة بألفاظ أو مصطلحات أخرى، والمعرَّف (بالفتحة) في هذا المقام هو الذي له علاقة من العلاقات مع لفظ أو شيء آخر، ويدخل تحت هذا النوع من التعريف أنواع أخرى هي:

1.2.1.4 – التعريف بالمرادف:

وتعرف فيه الكلمة أو المصطلح بكلمة أو مصطلح آخر نحو قولنا الأسد هو الليث، أو دلالة المطابقة هي الدلالة الوضعية أو دلالة التضمن هي الدلالة العقلية. ومن مزاياه الإيجاز والاقتصاد كما أنه صالح لوضع مقابلات للمصطلحات الأجنبية. ومن إشكالاته أنه ليس من السهل دائما العثور على مرادفات الألفاظ أو المصطلحات المروم تعريفها.

2.2.1.4 – التعريف السلبي:

وقد يسمى تعريفا بالضد أو بالمقابل كأن تقول في تعريفك للفظ الكاذب؛ هو ضد الصادق، أو أن تقول في تعريف مصطلح الخبر: هو ضد الإنشاء. إلا أن هذا النوع من التعريفات والذي قبله قد يؤديان إلى الوقوع في الدور أو التسلسل.

3.2.1.4 – التعريف بالتضمن: définition par inclusion

وهو أن تأتي في التعريف بما يتضمن المعرَّف (بفتح الراء) ويدخل تحت جنسه نحو قولك "الفضة" معدن من خصائصه وصفاته كذا وكذا؛ فالعلاقة بين (معدن) و(فضة) هي علاقة تضمن.).

4.2.1.4 – التعريف بالاشتقاق:

ويمكن تعريف المصطلحات بمقتضاه عن طريق الإحالة على أصولها الاشتقاقية نحو قولنا في:

- Action de communiquer = communication
- Action d'informer = information
- Action de circuler = circulation.

وكذا نقول بالنسبة للغة العربية:

- الرجعة = من الرجوع
- البسملة = من بسم الله
- الحمدلة = من الحمد لله
- الإعلال = من العلة.

وهذا النوع من التعريف هو تعريف علاقي (Définition relationnelle)، لأنه يقوم على مراعاة علاقة الفرع بالأصل، كما أنه يتميز بكونه، أكثر انتشارا من غيره لبساطته واقتصاده وإيصاله إلى الفهم السريع، إلا أنه مع ذلك ليس من التعاريف الكافية أو التامة.

3.1.4 – التعريف بالمثال:

وهو أن تعرف المصطلح عن طريق تركيبه أو تركيب ما يدل عليه في جملة أو مثال.

4.1.4 – التعريف بالتحليل:

ويتناول شرح المصطلح أو اللفظ، ويعرف أيضا **بالتعريف البنيوي** ، وهو نوع من التعريفات يرتكز على الحقل المعجمي والحقل الدلالي أو السيمي. ويقترب هذا الضرب من التعريف مما تقوم به بعض النظريات اللسانية كالنظرية التوزيعية التي يحدد فيها المعنى العام (Sens total) للوحدة عن طريق التحليل، إذ يمكن الاعتماد على التحليلات الدلالية في هذا النوع من التعريف كالتحليل السيمي (L'analyse sémique) الذي يقوم على تفتيت الوحدة الدلالية الدنيا المسماة بالسيميم (Séméme) إلى ذراتها الصغرى، فتسمى كل ذرة منها "سيما" (Un séme) كأن نقول في تفكيك كلمة "كرسي" من حيث المعنى:

سيم 1: له متكأ.

سيم 2: له أرجل.

سيم 3: من أجل شخص واحد.

سيم 4: من أجل الجلوس.

فمجموع السيمات يكون المعنى الإجمالي أو السيميم Séméme لكلمة "كرسي" بحيث يعرف الكرسي بأنه هو: 1. الذي يتكأ عليه - 2. وتكون له أرجل - 3. ويصلح لشخص واحد – 4. ويستعمل للجلوس عليه. ولا شك أن هذه الطريقة جيدة في تعريف بعض المصطلحات العلمية خاصة منها مصطلحات العلوم التطبيقية.

5.1.4 – التعريف بالصورة :قليل هي القواميس الحديثة التي تستغني عن الصورة أثناء تعريفها لوحداتها المعجمية، فتكثر فيها الأمثلة لمثل هذا الضرب من التعريف خاصة بالنسبة لمصطلحات الهندسة واصطلاحات التشريح والنبات والحيوان..

8.4 – التعريف بالشاهد:

وقد يكون شاهدا شعريا أو نثريا، وهناك اليوم معاجم خاصة بالشاهد.نذكر منها على سبيل الذك لا الحصر:" معجم الاستشهادات" للباحث علي القاسمي.فالشاهد الشعري يعزز التعريف ويدمج المدخل المعجمي في الخطاب الكلامي.

5 – الوظائف اللسانية للتعريف:

إن الوحدة المصطلحية باعتبارها جزء من اللغة الاصطناعية المعتمدة في مجال معين، لا قيمة لها إلا بما تحمله من معنى، فالتعريف، وظيفته في هذا المقام، تحديد مسار المصطلح والمجال الذي ينتمي إليه، بل قل: التعريف وحده هو الذي يحدد إن كانت الوحدة المعجمية مصطلحا أو لا، وإن كانت تنتمي إلى المعجم المشترك أم إلى اللغة الخاصة. فبالإضافة إلى وظيفة موقعة الوحدة داخل المعجم التي يقوم بها التعريف هنا؛ يقوم كذلك (أي التعريف) بوظائف أخرى متعددة ذكر منها العرب القدماء وظيفة التمييز، لأن التعريف "يفيد التمييز بين المحدود المسمى وغيره"[13] . والمقصود بالمحدود :المصطلح أو اللفظ. فتعريفنا لمصطلح "القصر"مثلا، يجعلنا نميز بينه وبين "الحصر" و"الاستثناء" و"التقييد"، عن طريق ما هو متضمن في كل تعريف لكل مصطلح، كما أن تعريف مصطلح "الاسم" يميزه عن "الفعل" بواسطة إضافة عنصر الزمان إلى الثاني ونفيه عن الأول مثلا؛ لذلك قيل: "إن استدعاء التمييز

---

[13] - ابن تيمية: "كتاب الرد على المنطقيين" ص 14 و 79.

بالوصف الأخص إنما يكون عند الاشتراك بين الذوات"[14]. ولكي يستحق الاسم لقب مصطلح، يجب عليه، باعتباره عنصرا من مجموع مصطلحات علم معين، أن يتميز عن غيره، والطريق الوحيد لهذا التمييز هو عملية التعريف، لذلك قال الفارابي" "الحد يعرف من الشيء أمرين اثنين: أحدهما أنه يعرف ذات الشيء وجوهره، والثاني أنه يعرف ما يتميز به عن كل ما سواه، فلذلك سمي بهذا الاسم-أعني الحد- من قبل أنه شبيه بحدود الضياع والعقار، إذا كان حد الدار يخص الدار، به تتميز عن سائر الدور وبه انحازت الدار عما سواها"[15]. وذهب ابن تيمية إلى أن "الغرض من الحد تمييز المحدود بصفة عما ليس منه"[16]، كما أن وظيفة التمييز التي يؤديها التعريف قد يقصد بها كونه متميزا عن المعرف، لأنه أوضح منه، فإذا قارنا بين التعريفات (1) و(2) و(3).

(1): "اللفظ المفرد الذي تعتبر دلالته بالنسبة إلى ما يكون داخلا في المسمى".

(2): "اللفظ المفرد الذي يكون معناه مستقلا بالمعلومية والدال على الزمان المعين لمعناه".

(3): "تكثر الألفاظ واتحاد المعاني".

وبين المصطلحات الدالة عليها (1)′ و(2) ′ و(3) ′.

(1) ′: "التضمن".

(2) ′: "الفعل".

(3) ′: "الترادف".

نجد أن كل تعريف مما ذكر هو أشد تمييزا مما يفهم من مجرد المصطلح الدال عليه، ف(1) أشد تمييزا من (1) ′و(2) أشد تمييزا من (2) ′، وكذا (3) أشد تمييزا من (3) ′.

كما أن قولنا في اللسانيات الوظيفية: "المكون الأكثر أهمية وبروزا في الجملة" هو أشد تمييزا مما يفهم من مجرد قولنا: "البؤرة" (Focus).

وقد ذكرت عدة وظائف أخرى للتعريف منها: التبيين[17]، وتعريف الأمور الغائبة التي لا يمكن للإنسان أن يصل إليها[18]، وجودة الفهم، وحفظ الشيء، والتذكير، والتنبيه، والحفظ، والتخيل[19]، وجعل المناطقة اليونان للتعريف خاصة عن طريق الحد وظيفة محددة، وهي إفادة التصور.

---

[14] - الآمدي: "غاية المرام في علم الكلام" ص 134.
[15] - الفارابي: "الألفاظ المستعملة في المنطق" ص 78.
[16] - ابن تيمية: "كتاب الرد على المنطقيين" ص 17.
[17] - الاستراباذي: شرح: "الكافية في النحو" لابن الحاجب ج2 ص 4.
[18] - الغزالي: المستصفى في علوم الأصول. ص 319.
[19] - الفارابي" "الألفاظ المستعملة في المنطق" ص 88.

6 – الشروط اللغوية والمنطقية لبناء التعريف:

لقد وضع المفكرون العرب الأقدمون شروطا متعددة لتعريف الألفاظ والمصطلحات . وعلى العموم يمكن إجمال هذه القيود على التعريف في سبعة شروط أو قيود.

1.6 – شروط المساواة:الحد "شرطه أن يكون جماعا لجملة أفراد المحدود مانعا من دخوله غيره معه"[20]، أي: أن لا يدخل في تعريف المصطلح ما هو خارج عنه ولا يخرج عنه ما هو داخل فيه.

2.6 – اجتناب تعريف المصطلح بنفسه:

كأن تعرف مصطلح النجارة بأنه هو نجارة الخشب أو غيره، فقد ذكرت لفظ نجارة في تعريفك للنجارة. وكأن تعرف مصطلح "الأمر" بأنه صيغة "إفعل" على تجردها من القرائن الصارفة لها عن جهة الأمر إلى التهديد وما عداه من المحامل، فهذا تعريف فاسد من حيث إن المعرف ذكر لفظ الأمر في تعريف الأمر وتعريف الشيء بنفسه محال.

3.6 – اجتناب تعريف المصطلح بما لا يعرف إلا به:

كأن تعرف مصطلح "لخبر" بأنه: "هو الكلام المحتمل للصدق أو الكذب" ثم تعرف الصدق بأنه الخبر المطلق.فقد عرفت مصطلح الخبر بالصدق، ثم عرفت مصطلح الصدق بالخبر. فهذا تعريف للمصطلح بما لايعرف إلا به. كما أنك لو عرفت المصطلح بما هو مشتق منه تقع في نفس الدور والتسلسل، ومثال ذلك أن تعرف مصطلح "الأمر" أو "العلم" بما هو مشتق منهما. نحو قولنا في حد العلم "هو معرفة المعلوم على ما هو به"، مع أن المعلوم مشتق من العلم، والمشتق لا يعرف إلا بعد معرفة المشتق منه، فلا يعرف المعلوم إلا بعد معرفة العلم، والعلم لا يعرف إلا بعد معرفة المعلوم لوقوعه في حد العلم فيلزم الدور، وكذلك قولنا: في حد الأمر:"الأمر هو القول المقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به"، فالمأمور والمأمور به مشتقان من الأمر، فتعريف الأمر بهما دور كما تقدم، وكذلك نحو قولنا ما الزوج؟ فيقول الاثنان، فيقال ما الاثنان؟ فيقول المنقسم بمتساويين، فيقال ما المنقسم بمتساويين؟ فيقال الزوج، وبالتالي نكون قد عرفنا الزوج بما لا يعرف إلا بعد معرفته.

وخلاصة ما تقدم أن تعريف المصطلح بلفظ لامجال لتعريفه إلا باستعمال المصطلح الذي نود تعريفه يعد دورا أو تسلسلا، ويدخل في هذا الباب المفاهيم التي تعرِّف بعضها البعض؛كالعلاقة البنيوية

---

[20]()القرافي: "شرح تنقيح الفصول" ص 7-.

أو النسقية بين مفهوم الخبر ومفهومي الصدق والكذب.ويدخل في هذا الباب أيضا المشتقات ، لأن فيها أصولا وفروعا ترتبط في ما بينها مفاهيميا .وتعريف المصطلح بما هو مشتق منه يجعله غامضا ومفضيا إلى الدور والتسلسل. أي الدوران في حلقة مفرغة.

4.6 – اجتناب تعريف الشيء بما هو أخفى منه:

التحديد بالمجهول لا يصح لأن التعريف بالأخفى لا يفهم إلا بعد البحث عن تعريف أجزاء التعريف لغموض عناصر التعريف، لذا وجب على لغة التعريف أن تكون ألفاظها وتراكيبها مألوفة عادية لا مجهولة ولا غريبة، أي أن المعرف به ينبغي أن يكون أشهر من المعرف. وهذا ما قصده الاستراباذي بقوله: "لا يورد في الحدود إلا الألفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها"، فمن القبيح الفاحش-في اعتقاد ابن سينا- أن تستعمل في التعريف الألفاظ المجازية والمستعارة والغريبة والوحشية، بل يجب أن تستعمل فيها الألفاظ المناسبة الناصة المعتادة. و"لا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لأن الحد للتبيين"[21].

ومن أمثلة تعريف المصطلحات بما هو أخفى منها –حسب السكاكي- حد الصوت بأنه كيفية تحدث من تموج الهواء المنضغط بين قارع ومقروع انضغاطا بعنف. فهذا التعريف عنده يحتوي على ألفاظ أخفى من مصطلح الصوت[22]. كذلك إذا قلت في تعريفك ل: "المثلث": "إنه الشكل الذي زواياه الثلاث مثل قائمتين"، فصحة هذا التعريف متوقفة على نوعية الطالب للتعريف بحيث لا يفهمه إلا المهندس، ولا يجوز إعطاء هذا النوع من التعريف لغير جماعة المهندسين[23]. فالبين عند هذا خفي عند ذاك.

5.6 – اجتناب تعريف المصطلح بما يساويه معرفة أو جهالة:

وأطلق عليه المفكرون العرب القدماء ، أيضا، اصطلاح:تعريف الشيء بمثله . وأدخلوا فيه من عرف المصطلح بمرادفه أوبنقيضه أوبضده ، لأنه يساويه معرفة أو جهالة؛كأن تعرف "العدد" بأنه كثرة مركبة من الآحاد، و"العدد" و"الكثرة" متساويان في المعرفة.

6.6 – شرط الترتيب:

---

[21] –أنظر - (أ) القرافي: "شرح تنقيح الفصول" ص 6.
- (ب) الاستراباذي: "شرح الكافية في النحو" ص 12.
- (ج) ابن سينا: "الإشارات والتنبيهات" ص 213.
- (د) الاستراباذي: "شرح الكافية في النحو" ص 4.

[22] - السكاكي: "مفتاح العلوم" ص 437.

[23] - ابن سينا: الإشارات والتنبيهات" ص 212. هنا يطرح ابن سينا قضية هامة وهي أن التعريف يجب أن يكون بحسب المعرف له. فتعريف ألفاظ الهندسة للمهندس أو طالب هذا العلم يختلف عن تعريفها لعامة الناس.

وقد اشترط المفكرون العرب في التعريف ترتيبا وألزموا من يحد مصطلحا أو لفظا معينا باحترامه، وهذا الترتيب هو الذي تحدث عنه ابن سينا في "القصيدة المزدوجة في الحد" قائلا:[24]

إذا أردت أن تحُد حدا ** فرتِّب الجنس القريب جدا

فإنه يحصُر كل ذاتي ** يكون للمحدود في الصفات

ثم اطلب الفصول فهي حاده ** من صورة أخذْتها أو مادة

أو فاعل أو غاية للشيء ** كالنطق للإنسان بعد الحي

والأنف للأفطس والصفراء ** للغب والصحة للدواء

الإتيان بالجنس القريب ثم الفصول شرط مهم في بناء الحد أو التعريف. وهذا الشرط في صناعة التعريف، هو ما جعل ابن يعيش يقول في حق كتاب "المفصل في النحو" للزمخشري، بأن "قول صاحب الكتاب في حد "الفعل": " ما دل على اقتران حدث بزمان" رديء...[ل] أن الحد ينبغي أن يؤتي فيه بالجنس القريب، ثم بالفصل الذاتي وقوله "ما دل" ف "ما" من ألفاظ العموم، فهو جنس بعيد والجيد أن يقال "كلمة" أو "لفظة" أو نحوهما، لأنها أقرب إلى الفعل من "ما": فإن قلت "ما" ههنا وإن كان عاما فالمراد به الخصوص ووضع العام موضع الخاص جائز؛ قيل: حاصل ما ذكرتم المجاز، والحد المطلوب به إثبات حقيقة الشيء فلا يستعمل فيه مجاز ولا استعارة"([25]).

أما بخصوص الترتيب المذكور في البيتين الثالث والرابع من قصيدة ابن سينا، فهو أن تقول مثلا في تعريف (المصطلح): "القادوم" بأنه: "آلة صناعية من حديد شكله كذا، يقطع به الخشب نحتا"، فتكون بتعريفك هذا قد رتبت فيه العلل الأربعة وهي (الفاعل) و(الصورة) و(المادة) و(الغاية)، بحيث إن قولك (آلة): جنس، و(صناعية): تدل على المبدأ الفاعل و(الشكل)، يدل على الصورة؛ و(الحديد) يدل على المادة و(النحت) على الغاية، وبه الاحتراز عن "المثقب" و"المنشار"، إذ لا ينحت بهما. ويقترب هذا التحليل مما ذكره Guilbert بخصوص ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أثناء تعريف المصطلحات، ترتيبها بحسب الخصائص المدركة عن طريق الحواس، (الشكل، اللون، الحجم) والموضعة الجغرافية، وصنف ذلك الشيء المعرف (بالفتح)، ذلك أن هذا المجموع يشكل حقلا دلاليا مرتبا هو التعريف. فالمحدود "أيْل أسمر"، أو ما يطلق عليه بالفرنسية (Daim)، مثلا، يحده قاموس Grand Larousse de la Langue Française بما يلي: "ثديي مجتر من غابات أوربا، يشبه الأيل (

---

[24] - ابن سينا: "القصيدة المزدوجة في المنطق" ص 17-18.

[25] - ابن يعيش: "شرح المفصل"، ج.7، ص 3.

Cerfs)، ولكنه أصغر وذو فرو منقط بالبياض، شعاب قرونه العليا مسطحة"؛ فهذا التعريف يحتوي على الترتيب التالي:

1. فصيلة هذا الحيوان (ثديي)
2. السمة المميزة لمجموعته (مجتر Ruminant)
3. مكان وجوده (غابات أوربا)
4. الإشارة إلى السمات المهمة التي تخصه وتميز جنسه، وبعدها إشارة جد خارجية تمكن من تمييزه عن المجموعة المشابهة للأيول (Cerfs).

7.6 – شرط الاستبهام:

ويقصد به ألا يعرف من المصطلحات إلا ما هو محتاج بالفعل إلى تعريف، أما الأشياء الواضحة والمدركة بالفطرة والبراءة الأصلية فإن تعريفها يكون من قبل العبث، فيجوز لك أن تسأل عن حد "النحو" مثلا لأن هذا المصطلح يثبت فيه الاستبهام أما أن تسأل عن "النطق" و"الكلام" فهذا معلوم بحكم الاضطرار ولا يحتاج إلى تعريف أو توضيح[26]، ومن منا لا يعرف معنى النطق أو ا لكلام ليبحث عن تعريف أو حد له.

---

[26] - ابن الانباري: الإغراب في جدل الإعراب، ص 37.